مجلس النواب في جلسة أمس

الاستماع إلى تقرير الحكومة بشأن الحساب الختامي لموازنات 2006م

التقرير يؤكد أن الحساب الختامي لـ (2006م) أسفر عن فائض بلغ 64 مليار ريال

نتائج الحساب الختامي تؤكد وجود تحسن في تنفيذ الموازنة بلغ 191 مليار ريال

صنعاء/سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس يحيى الراعي إلى تقرير الحكومة المقدم من وزارة المالية بشأن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي(العام والمختلط) والموازنات المستقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة للسنة المالية 2006.

وأشار التقرير الذي قرأه وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة فضل عبد الكريم الشعيبي إلى بعض ملامح ومؤشرات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2006م، لخصها

في استمرار الحكومة في الوفاء بالتزامها الدستوري من حيث تقديم الحسابات الختامية للموازنات العامة لمجلس النواب سنويا في إطار الموعد المحدد دستوريا والتطوير المستمر عاما بعد آخر في مجال إعداد الموازنات وتنفيذها وإعداد حساباتها الختامية سواء من حيث العمل على مواكبة الأنظمة الحديثة في مجال الإدارة المالية العامة والاستيعاب المتدرج لها أو من حيث استخدام تقنية الحاسوب الآلي في انجاز الكثير من المعاملات المالية والمحاسبية والإحصائية الحكومية وبما من شأنه مساعدة الأجهزة التنفيذية والرقابية في تحسين أدائها من خلال تقديم المعلومة الصحيحة لمتخذ القرار في الوقت المناسب بدقة اكبر وبأقل جهد وكلفة وبما يحقق أغراض التحليل المالي والاقتصادي ورقابة وتقييم الأداء .

ولفت التقرير إلى ان الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2006م للسلطتين المركزية والمحلية هو خامس حساب ختامي للدولة يتضمن الحسابات الختامية للسلطة المحلية وذلك للأعوام من 2002 وحتى 2006م، كما يعتبر رابع حساب ختامي للسلطة المحلية لكل محافظة وعلى مستوى كل مديرية من المديريات البالغة (355) مديرية ومركزاً، مبينا فيه تفاصيل الإنفاق الفعلي والمحصل الفعلي للأنواع والبنود والفصول والأبواب لكل جهاز تنفيذي في كل مديرية، وكذا المشاريع المنفذة والحسابات الوسيطة الرئيسية والمساعدة المدينة والدائنة والحسابات الائتمانية والرقابية والإحصائية(عمليات وأرصدة)، ومرفقات الحسابات الختامية من جرد للأصول والمخازن والسيارات .... الخ.

فيما يعكس الحساب الختامي للسلطة المحلية مؤشرات كثيرة أهمها: تعزيز تطبيق اللامركزية المالية والإدارية ومدى نجاح أوجه التعاون والتنسيق بين السلطتين المركزية والمحلية، خاصة في مجال الإعداد والتدريب والتأهيل للكوادر البشرية، وكذا أوجه الدعم الفني والمادي المقدم لها، كما يعتبر بمثابة الأساس لنظام معلوماتي في المجال المالي وقاعدة بيانات تساعد معدي الخطط والبرامج والموازنات في السلطة المحلية للإعداد على أسس علمية دقيقة تستند الى بيانات ومعطيات ومؤشرات فعلية وواقعية.

وتطرق التقرير إلى الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2006م الذي أسفر عن فائض فعلي بلغ (64) مليار ريال، وبنسبة 5ر4 بالمائة من إجمالي النفقات الفعلية، في حين كان مقدرا ان يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز بمبلغ (127) مليار ريال، مما يعني وجود تحسن في تنفيذ الموازنة بلغ(19) مليار ريال وبنسبة 12 بالمائة تقريبا من إجمالي تقديرات الموازنة بعد التعديل رغم المستجدات التي طرأت خلال التنفيذ وتم مواجهتها واستيعابها من خلال الاعتماد الإضافي بمبلغ 423 مليار ريال.. موضحا ان تحقيق فائض فعلي على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال عام 2006م خلافا لما عانته الموازنات العامة السابقة من عجز مستمر يعكس الكثير من المؤشرات والدلالات أدى إلى تحقيق الموازنة لأهم أهدافها ليس فقط من حيث احتواء عجز الموازنة ومحاصرته بل إلى تحقيق فائض فعلي والخروج من دائرة العجز، وكذا تحقيق فائض فعلي في الموازنة يعني نجاح سياسات وبرامج الحكومة في مجال الإصلاحات المالية والآثار الايجابية لذلك محليا وعلى مستوى علاقات اليمن الخارجية مع المؤسسات والهيئات الدولية وشركاء التنمية.

كما ان تحقيق فائض فعلي في الموازنة أتاح الكثير من البدائل المدروسة أمام الحكومة لاستغلال هذا الفائض منها على سبيل المثال الزيادة في مخصصات البرامج الاستثمارية وزيادة تراكم رأس المال الحكومي وإعادة النظر في سياسة أذون الخزانة وانعكاس ذلك ايجابيا على زيادة الاستثمارات خاصة استثمارات القطاع الخاص وتخفيض حجم المديونية المتراكمة على الحكومة وتعزيز الاحتياطات المالية الخارجية.

وعلى اثر ذلك اقر المجلس أحالة هذا التقرير إلى لجنة خاصة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب الدكتور عبد الوهاب محمود عبد الحميد وعضوية لجنة الشؤون المالية ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء الكتل البرلمانية للقيام بدراسته وتقديم نتائج ذلك إلى المجلس في وقت لاحق .

على نفس الصعيد استمع المجلس إلى جانب من تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2005م، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن تلك الحسابات، والمكون من ثلاثة أجزاء .

ورأس أعمال هذه اللجنة نائب رئيس المجلس الدكتور عبد الوهاب محمود عبدالحميد وعضوية لجنة الشؤون المالية ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء الكتل البرلمانية بالمجلس.

و أشارت اللجنة إلى انها عند دارستها ومناقشتها لتلك الحسابات استهدفت تحقيق جملة من الغايات أبرزها التحقق من ان تنفيذ الموازنة العامة للعام المالي 2005م، قد تم وفقا للنصوص الدستورية والقانونية والتحقق من ان الأموال التي أقرت في الموازنات العامة والاعتماد الإضافي وجهت نحو الأغراض التي خصصت لها فعلا، وكذا الوقوف امام ابرز الاختلالات والمؤشرات المتعلقة بالتجاوزات والوفورات وتشخيص أسباب وقوع التجاوزات وتحقيق الوفورات ليستفاد من ذلك عند دراسة الموازنات العامة القادمة، إلى جانب التحقق من ان الحسابات الختامية للموازنات العامة 2005م، قد تضمنت حسابات كل الجهات المشمولة بالموازنات العامة، إضافة الى مدى تنفيذ توصيات مجلس النواب المتعلقة بالموازنات العامة والاعتماد الإضافي لموازنة 2005م، والتأكد من ان الأرقام الواردة في الحسابات الختامية 2005م تعكس حقيقة الأرقام الموجودة في دفاتر وسجلات الجهات من خلال مطابقة سجلات وحسابات عينة مختارة من الجهات مع ما تضمنته مجلدات الحسابات الختامية.

من ناحية ثانية رحب المجلس بالعضو الفائز بالدائرة (88) بمحافظة إب عبد القادر عبدالله الدعيس والذي أدى اليمين الدستورية في هذه الجلسة.

وكان المجلس قد استهل جلسته التي حضرها عدد من المسؤولين المختصين بوزارة المالية باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء .

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور:

الموافقة على مشروع قرار بشأن جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي

إقرار مجموعة من الإجراءات التنفيذية الخاصة بتشجيع زراعة الحبوب

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس مجموعة من الإجراءات التنفيذية للآلية الخاصة بتشجيع زراعة الحبوب المقدمة من قبل وزارة الزراعة والري .

حيث أقر المجلس خطة الإقراض التي ستقدم للمزارعين في مناطق إنتاج الحبوب والبقوليات المروية والمطرية بحيث يتم تخصيص مبلغ وقدره مليار ريال من مخصصات صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي تمنح للمزارعين كقروض موسمية وقصيرة الأجل وفق آلية يتم الاتفاق عليها بين وزارة الزراعة والري وبنك التسليف التعاوني الزراعي والصندوق، إلى جانب تخصيص مبلغ مائةمليون ريال من أموال الصندوق كتسهيل مالي للمؤسسة العامة للخدمات الزراعية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للمؤسسة للموسم 2007م-2008م على أن تلتزم المؤسسة بإعادتها إلى الصندوق.

التوجيه بشراء 500 دراسة و300 حصادة يدوية للمزارعين

تخصيص مليار ريال كقروض موسمية وقصيرة الأجل للمزارعين في إنتاج الحبوب والبقوليات المروية والمطرية

وضع آلية محددة لشراء الحبوب من المزارعين بأسعار تشجيعية

الاطلاع على تقرير للخدمة المدنية حول حالات الحضور والغياب عقب عطلة عيد الفطر المبارك

مناقشة مشروع تعديل قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م

ووجه المجلس بشراء 500 دراسة و300 حصاده يدوية يتم تمويلها من عائدات المعونة اليابانية وبيعها للمزارعين بسعر تشجيعي على ان تمنح أولوية الشراء للصناعة المحلية .

وأكد المجلس الدور الذي ينبغي ان تضطلع به المؤسسة العامة لإكثار البذور بالتعاون مع مراكز الأبحاث في الجامعات اليمنية لتحسين البذور، ومضاعفة كمية إنتاج البذور المحسنة للقمح والحبوب الأخرى، وكذا إدخال أصناف جديدة ومحسنة إلى جانب التوسع في البنى التحتية الخاصة بتخزين الكميات الكبيرة من البذور والآلات الزراعية .

ووجه المجلس بتفعيل دور الإرشاد الزراعي وتعزيز دور البحوث الزراعية ودعمه ماديا ومؤسسيا لتعزيز الأنشطة البحثية باتجاه استنباط أصناف جديدة مقاومة للجفاف والأمراض، ومبكرة في النضج وذات إنتاجية عالية في المناطق المطرية .

وكلف المجلس وزارات الزراعة والري والمالية والصناعة والتجارة والإدارة المحلية إضافة إلى المؤسسة الاقتصادية اليمنية بوضع آلية محددة لشراء الحبوب من المزارعين بأسعار تشجيعية يتم الاتفاق بشأنها بما يكفل استمرارية التوسع في زراعة الحبوب سنويا.

ووافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بشأن جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي التي ستمنح للباحثين من مواطني الجمهورية اليمنية .. ووجه الوزراء المعنيين باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار مشروع القرار الذي يهدف إلى تشجيع الإنتاج العلمي المتميز الذي يؤدي نشره وتعميمه إلى زيادة في المعرفة وإثراء الفكر العلمي والتقني والثقافي والاجتماعي والتربوي وذلك من خلال تشجيع الباحثين من أبناء الجمهورية على إنتاج أعمال بحثية متميزة تساعد على تحقيق الخطط التنموية ورعاية الإبداع والمبدعين وتقديرهم ماديا ومعنويا.

وتشمل جائزة رئيس الجمهورية عشرة مجالات علمية تتمثل في العلوم الطبيعية والرياضيات والطاقة والطاقة البديلة وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات والبيئة والزراعة والثروة السمكية

والعلوم الطبية والصحية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإدارية والمالية والمصرفية والعلوم التربوية والنفسية والعلوم الشرعية والقانونية والعلوم الهندسية والمياه.

وناقش المجلس مذكرة العرض المقدمة من وزارة المالية بشأن مشروع تعديل قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م.

وأوضحت المذكرة ان التعديل يستهدف معالجة أوجه القصور للنصوص القانونية النافذة، وإعادة صياغة مواد القانون باتجاه التوافق مع التعديلات الدستورية وتيسير وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي وفق طرق وأساليب وإجراءات فنية وتقنية حديثة، بما يواكب التطورات الاقتصادية التي شهدتها بلادنا خلال الفترة اللاحقة لصدور القانون الحالي، وما تحقق لمصلحة الجمارك من منجزات تقنية وفنية في مجال التخليص الجمركي .

وشكل المجلس لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية وزيري الشؤون القانونية والصناعة والتجارة ورئيس مصلحة الجمارك لمراجعة مشروع تعديل القانون من كافة الجوانب مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة وما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة ومتطلبات كل من برنامج الإصلاح الإداري والمالي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية على ان تقدم اللجنة مشروع التعديل بصيغته النهائية إلى المجلس للمناقشة واتخاذ مايلزم .

واطلع المجلس على تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات عن حالات الحضور والغياب عقب عطلة عيد الفطر المبارك للفترة من 22-20 أكتوبر الجاري في وحدات الجهاز الإداري للسلطتين المركزية والمحلية..

وأرجأ المجلس مناقشة التقرير إلى الأسبوع القادم لإفساح المجال أمام إعداد آلية واضحة تكفل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بشأن حالات الغياب، وتعمل في الوقت نفسه على مراقبة الانضباط الإداري في جميع وحدات الجهاز الإداري وخاصة الجهات الخدمية على مدار العام بما يحقق رؤية الحكومة لتعزيز الانضباط في الوظيفة العامة ومعاقبة المتسيبين وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على جميع شاغلي الوظيفة العامة.

واطلع المجلس على تقرير وزيرة حقوق الإنسان حول مشاركتها في أعمال اللقاء الثالث لمجموعة القيادات النسوية المنعقد بمدينة نيويورك خلال الفترة من 28 سبتمبر وحتى 2 أكتوبر من العام الجاري .